

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٤٠٦**

الاثنين، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ما جاوشو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيد إنتشاوستي خورجان
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

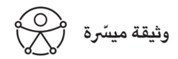
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1838648 (A)







افتُتِحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد دي ميستورا إلى جلسة اليوم عن طريق تقنية التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لأمر طيب أن أنضم إلى المجلس. منذ إحاطتي الإعلامية السابقة إلى المجلس (انظر S/PV.8383)، أعلن الأمين العام أن السيد غير بيدرسن من النرويج – وهو صديق عزيز واختيار ممتاز، إن جاز لي القول – سيكون المبعوث الخاص الجديد للأمين العام إلى سورية، عقب إعلاني ترك منصبي في المستقبل القريب. وسيحدد الأمين العام التاريخ على وجه الدقة في ضوء جميع الظروف ذات الصلة. ولذلك أتوقع أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر.

لقد طلب الأمين العام مني إتمام مهمة أخيرة: التحقق مما إذا كان يمكن تنفيذ بيان سوتشي الختامي أم لا، وإما أن أعقد اجتماعاً – وآمل في ذلك – بتيسير من الأمم المتحدة للجنة دستورية موثوقة ومتوازنة وجامعة يملك زمامها السوريون ويقودونها، وأن تسهم، في سياق عملية جنيف، في تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، أو أن أترك تفسيراً واضحاً فيما يتعلق بالسبب المحدد في أننا لم نتمكن من عقد هذا الاجتماع.

هذا العمل بالتالي – بالنسبة لي وأثق في أن المجلس سيتفق معي – ملحّ تماماً. من الأهمية بمكان إحراز تقدم في العملية السياسية، ولا سيما بشأن اللجنة الدستورية. وهو أمر أساسي أيضاً لنظر الأمين العام في التسلسل المقبل للأحداث، وأنا لست الوحيد الذي يؤكّد على الحاجة الماسة إلى النهوض بهذا العمل. لقد شهدنا، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، مؤتمر القمة الرباعية الذي عقد في اسطنبول بين رؤساء كل من جمهورية تركيا والجمهورية الفرنسية والاتحاد الروسي ومستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية. وقد حضرتُ ذلك الاجتماع وقدّمتُ إحاطة إلى الزعماء الأربعة.

كان مؤتمر القمة هاماً لأنه كان مؤلفاً من مجموعتين من البلدان ذات النفوذ، بما في ذلك بعض الجهات الضامنة من مجموعة أستانا، التي عقدت أيضاً اجتماعات سوتشي في كانون الثاني/يناير، وأعضاء ما يسمى بالمجموعة المصغّرة بشأن سورية. ورأيت مدى الأهمية التي أولاها الزعماء الأربعة وأفرقتهم لمسألة اللجنة الدستورية خلال ساعات من المفاوضات الصعبة، بما في ذلك على أعلى المستويات. وتمكّن القادة الأربعة من التوصل إلى أرضية مشتركة. وقد أخذوا في الاعتبار العديد من رسائلي وأصدروا إعلاناً ختامياً رأيته إيجابياً ومفيداً. وقد رحبتْ به حكومات أخرى أيضاً فيما بعد. وأودّ أن أسلّط الضوء على ثلاثة جوانب على وجه الخصوص.

أولاً، أشاد الإعلان بالتقدم المحرز في تنفيذ مذكرة إدلب. وكلنا نعلم كم بلغ بنا القلق قبل ما يزيد قليلا على الشهر إزاء التطورات في إدلب. ولذلك كان تقديرنا أيضاً أنه لا يزال يتعين إحراز تقدم في تنفيذ المذكرة. ونُقرّ بأنه كانت هناك نكسات هنا

وهناك، بما فيها التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات من جانب الطرفين على السواء. بيد أن العمل بها ما زال قائما، وهي سارية بشكل أفضل بكثير مما كنا نحلم، ولذلك ينبغي أن نظلّ عاقدي الأمل. ولكنّ أي مدني على جانبي خط الجبهة سيقول بلا شك إن الحالة العامة قد تحسنت عما كانت عليه قبل بضعة أشهر. وينبغي الحفاظ على ذلك والاستفادة منه. لذلك فإننا نكرر التأكيد على الإعلان الختامي لمؤتمر قمة إسطنبول بشأن استمرار وقف إطلاق النار في إدلب.

ثانياً، دعا الإعلان إلى تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً إلى أماكن إقامتهم الأصلية في سورية. وقد شددت الجهات الضامنة على أن العائدين يحتاجون إلى أن يأمنوا من النزاعات المسلحة والاضطهاد السياسي والاعتقالات التعسفية، ويحتاجون كذلك إلى البنى التحتية الإنسانية، بما في ذلك المياه والكهرباء والخدمات الصحية والاجتماعية. وأودّ أن أفسّر ذلك للمجلس، إذا سمحتم لي. من الواضح أننا بحاجة إلى تهيئة الظروف الأساسية من بيئة آمنة وهادئة ومحايدة من شأنها أن تساعد على تحقيق الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية لملايين من النازحين داخلياً واللاجئين، وهذا بأي حال من الأحوال عنصر أساسي من عناصر الحزمة السياسية لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ثالثا، وبصراحة، وربما كانت هذه النقطة الأهم، لقد تضمن الإعلان خطوات ملموسة جدا لتحقيق هذه الحزمة السياسية من خلال الدعوة إلى إنشاء اللجنة الدستورية والتبكير بانعقادها، نظرا للظروف، في جنيف بحلول نهاية هذا العام بغية تحقيق الإصلاح الدستوري وتمهيد الطريق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة مع الامتثال لأعلى المعايير الدولية للشفافية والمساءلة، بمشاركة جميع السوريين، بمن في ذلك المغتربون الذين يحق لهم المشاركة.

ومنذ مؤتمر اسطنبول، وأنا على اتصال بشكل استباقي مع الجهات الفاعلة ذات الصلة. وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد زرت أماكن مختلفة. وفي لندن، استضفت اجتماعا تشاوريا في إطار عملية جنيف بحضور كبار مسؤولي المجموعة المصغرة، التي تتألف من الأردن وألمانيا وفرنسا ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. كما اجتمعت بشكل ثنائي مع رئيس الهيئة العليا للمفاوضات السورية في مفاوضات جنيف، ناصر الحريري، الذي أحاطني علما بالمناقشات المتعمقة التي تجريها الهيئة في الرياض بشأن المسائل الدستورية. وفي الواقع، أشار الحريري إلى أن الهيئة على استعداد للمضي قدما والمشاركة في أي اجتماع تعقده الأمم المتحدة في هذا الإطار.

وأنا على اتصال مع مسؤولين من روسيا وتركيا والولايات المتحدة وبلدان أخرى. وقد حضر وفد إيراني بغرض مقابلتي هنا قبل بضع ساعات في مكتبي في جنيف بشأن هذا الموضوع، وذلك بعد أن زار أعضاؤه دمشق. كما زار مسؤولون كبار من روسيا وإيران والولايات المتحدة المنطقة في الآونة الأخيرة. وعلى حد علمي، سيجتمع الرئيسان أردوغان وبوتين اليوم وغدا في اسطنبول.

وفيما يتعلق بالمناخ العام، وحيث أن هذه الإحاطة الإعلامية ذات طابع سياسي في الغالب، أود أن أشير بإيجاز إلى بعض النقاط.

أولا، لاحظنا بعض الانتهاكات في إدلب، ولكن، كما قلنا، فإنها محدودة حتى الآن، فضلا عن بعض الاقتتال الداخلي هناك. وثانيا، هناك دلائل على أنشطة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في شرق سورية، حيث وردت تقارير عن وفاة العديد من المدنيين جراء القتال مع التنظيم. وثالثا، وردت تقارير عن توترات بين القوات المسلحة التركية وقوات سوريا الديمقراطية على الحدود بين تركيا وسورية. ورابعا، ثمة تقارير عن وجود محتجزين يواجهون عقوبات جديدة بالإعدام في

سورية. وخامسا، فقد يسر الاتحاد الروسي والحكومة والولايات المتحدة والأردن وصول قافلة إلى الركبان، وهو ما يمثل انفراجة في الموقف. ونحن سعداء للغاية بأن نرى هذا النوع من التعاون. وقد عاد زملائي من المنطقة ليعربوا عن صدمتهم إزاء البؤس الإنساني المروع في هذا الجزء من الصحراء، بما في ذلك تواتر أنباء تتحدث عن مسائل خطيرة تتعلق بالحماية، مثل العنف الجنسي والجنساني وتجنيد الأطفال في ذلك المخيم. وفي الآونة الأخيرة، وردت إلينا بعض الأنباء الطيبة عن تحرير أطفال ونساء في الجنوب، كان تنظيم الدولة الإسلامية يحتجزهم منذ فترة طويلة للغاية.

وإذ أعود إلى السياق السياسي، أود أن أشير، بجانب ما قلته، إلى الإعلان عن أن الدول الثلاث الضامنة – جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وجمهورية تركيا – ستجتمع مرة أخرى في أستانا على مستوى كبار الموظفين يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ونعتقد أنه يُنتظر أن يتيح ذلك الاجتماع فرصة لتلك الدول لتوحيد جهودها بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم المتعلقة بإدلب. وفيما يتعلق بمسألة المحتجزين والمختطفين والمفقودين، نحث الدول الثلاث بقوة على إحراز التقدم الذي لم نشهده حتى الآن والذي كان قد تم التنبؤ به في هذا السياق. وهناك آلاف مؤلفة من الأسر في سورية تطالب بما لا يقل عن ذلك.

ومن الواضح أيضا أن اجتماع أستانا سيُعقد في خضم الجهود التي تبذلها البلدان الثلاثة نفسها، بصفتها منظمي اجتماع سوتشي قبل عام تقريبا، للبدء في تنفيذ بيانها الختامي. لقد أوضح إعلان سوتشي في كانون الثاني/يناير أن ثمة رغبة لدى الدول الثلاث، ولدينا جميعا، في إنشاء لجنة دستورية. وسأراقب الموقف عن كثب لمعرفة ما إذا كان التقدم المحرز سيكون مفيدا في توجيه الأعمال التحضيرية لاجتماع أستانا فيما يتعلق باللجنة الدستورية.

وكما يرى الأعضاء، فإن ثمة عملا جاريا على العديد من المسارات، ولن نخلص إلى استنتاجات نهائية إلا في كانون الأول/ديسمبر. وبحلول ذلك الوقت، سيكون رئيسا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية قد اجتمعا على هامش اجتماع مجموعة العشرين في بوينس آيرس، حيث يفترض أن يناقشا مسألة سورية. كما ستكون العديد من المشاورات الهامة الأخرى قد جرت بحلول ذلك الوقت.

وعلى نحو ما أبلغت المجلس من بيروت، فإن الأمم المتحدة ترحب، بل تشجع الاقتراحات البناءة والمعتدلة بشأن مسألة اللجنة الدستورية شريطة محافظتها على نفس الروح من المصداقية والتوازن والشرعية الدولية للقائمة الثالثة الوسطى. وأود أن أفضي بمكنون ما أعنيه بذلك. إنني أعني أن القائمة الثالثة الوسطى يجب أن تستوفي معايير إعلان سوتشي المتمثلة في وجود

”خبراء سوريين والمجتمع المدني ومستقلين وشيوخ قبائل ونساء، [و] تمثيل كاف للمكونات العرقية والدينية في سورية“.

وأعني ألا تكون القائمة الثالثة الوسطى مجرد أداة في يد الممثلين السياسيين، ولا سيما الزعماء السياسيين البارزين، على الجانب السياسي، سواء كانوا من الحكومة أو المعارضة. فالمجتمع المدني – أي الشعب السوري – يستحق أن يكون له صوت في العملية التي ستقرر مستقبله. وتضم القائمتان الأولى والثانية ممثلين سياسيين، ولذلك ينبغي أن ندرج هنا السوريين الآخرين.

ولكي تكون اللجنة الدستورية مثمرة وذات مصداقية، ينبغي أن تضم خبراء معروفين ليس ببراعتهم التقنية ذات الصلة فحسب، بل يحظون أيضا بالقبول على نطاق واسع ويشتهرون بمهاراتهم الخاصة في بناء الجسور بين الأطراف. وأعني أيضا أنه يجب أن يكون هناك توازن بين التوجهات السياسية، بما في ذلك توفير حيز للأشخاص الذين لا ينتمون للحكومة ولا للمعارضة.

وأخيرا، فإن الشرعية، وهي أمر هام للغاية بالنسبة لي، وأعلم أنها كذلك بالنسبة للأمين العام، تتوقف لحد كبير على تشكيل النساء لنسبة ٣٠ في المائة على الأقل من أعضاء اللجنة. ولا تفي قائمتا الحكومة والمعارضة بهذا المعيار. ولكن، في الواقع، كانت قائمة الحكومة أفضل من المعارضة. ونحن بحاجة إلى القائمة الثالثة الوسطى لتعويض ذلك. والقائمة الوسطى التي تيسرها الأمم المتحدة، بصيغتها الحالية، جاهزة وتشمل كل تلك الأبعاد.

وبطبيعة الحال، تتعلق المصداقية والتوازن والشرعية الدولية أيضا بالحزمة ككل، بما في ذلك التصويت والولاية والرئاسة ودور الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لنا، يعني وجود نظام داخلي ذي مصداقية عدم السماح لأي طرف وحيد بإملاء أوامره أو بتشجيع الشلل.

تلك هي بعض المعايير التي أخذتها في الاعتبار عندما وضعت العناصر المدرجة حاليا على الطاولة، وستظل هي الاختبار الحاسم للكيفية التي سأُقيم بها أي اقتراح بشأن تشكيل لجنة دستورية متوازنة وشرعية وذات مصداقية. وإن لم يحدث ذلك، يمكننا عندئذ أن نخلص إلى أنه قد لا يكون ممكنا تشكيل لجنة دستورية شاملة للجميع وذات مصداقية في هذه المرحلة.

وفي هذه الحالة المؤسفة، سأكون مستعدا بالتأكيد لتوضيح سبب وصولنا إلى هذه الحالة أمام المجلس. ومع ذلك، أود أن أكون واضحا بشأن أن هدفنا هو، ولا يزال كذلك، أن توجه الأمم المتحدة الدعوات في موعد أقصاه منتصف كانون الأول/ديسمبر وأن يُعقد الاجتماع الأول للجنة الدستورية قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وهو التاريخ المشار إليه في إعلان اسطنبول البناء للغاية.

لم يجر التشكيك قط في احترام سيادة سورية. وأود أن أذكر السفير الجعفري، الحاضر في هذه القاعة والذي غالبا ما يتكلم عنها، أن الأمم المتحدة لم تشكك قط في سيادة سورية. وقد نص القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) صراحة على التزام قوي بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ومن الواضح أن العملية يجب أن يتولى زمامها ويقودها السوريون.

لكن لنتذكر أيضا أنهذه مناقشة دستورية في سياق أحد أكثر النزاعات المسلحة مأساوية ووحشية وقسوة في هذا القرن. ولذلك يجب تمكين الشعب السوري بصورة مستقلة وديمقراطية لتقرير مستقبله. هذا هو ما يسمى بسيادة الشعب. ولذلك السبب، وفي القرار نفسه، منح مجلس الأمن الأمم المتحدة ولاية لتيسير عملية سياسية، يجب أن تحدد، ضمن أمور أخرى، عملية وجدول زمنيا لصياغة دستور جديد. وكما ذكرت مرارا، فإن اجتماع سوتشي نفسه ناشد الأمم المتحدة عقد اللجنة الدستورية في جنيف، وكان ذلك مقترنا بفهم راسخ في ذلك الصدد.

وفي الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي سأقدمها في كانون الأول/ديسمبر، سيكون من واجبي أن أشرح ما قطعناه من أشواط فيما يتعلق بإطلاق اللجنة الدستورية وأن أترك طريقا واضحا لخلفي في ذلك الصدد. وبعبارة أخرى، إننا نشهد الأيام الأخيرة من محاولات تنفيذ إطلاق اللجنة الدستورية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والبيان الختامي لسوتشي. وستكون الأسابيع المقبلة ذات أهمية حاسمة في ذلك الصدد. وتظل الأمم المتحدة على استعداد لإنشاء اللجنة الدستورية. وهي مستعدة للاضطلاع بدورها، وأنا شخصيا لن أدخر جهدا لتحقيق ذلك الهدف حتى اليوم الأخير من فترة ولايتي.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر المبعوث الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية وعلى كل العمل الذي قام به بالنيابة عن الشعب السوري.

تنعقد جلسة اليوم في أجواء من عدم اليقين والإلحاح إزاء مستقبل سورية. إن أعمال العنف في الميدان لقد تراجعت في الوقت الراهن. وتتيح التهدئة في الواقع فرصة للمضي قدما بشكل حاسم بالعملية السياسية لتحقيق التسوية السلمية والدائمة للنزاع. وفي الوقت نفسه، كلما سمحنا للنظام السوري بالعرقلة والمماطلة وبذل كل ما في وسعه لتجنب الجلوس إلى طاولة المفاوضات من أجل المحادثات البناءة بشأن التسوية السياسية، ازداد خطر العودة إلى العنف الذي عانت منه سورية لثماني سنوات تقريبا.

وتعيد الولايات المتحدة التأكيد على موقفها الثابت بأن اللجنة الدستورية يجب أن تُعقد دون تأخير - في كانون الأول/ ديسمبر قبل نهاية العام، إن لم يكن قبل ذلك. يجب على الأمم المتحدة والمبعوث الخاص المضي صوب بلوغ ذلك الهدف من خلال توجيه دعوات إلى جميع أعضاء اللجنة البالغ عددهم ١٥٠ عضوا دون مزيد من التأخير.

وما فتئ المبعوث الخاص ومجلس الأمن يناقشان تشكيل تلك اللجنة لما يقرب من عام حتى الآن. وقامت الأمم المتحدة بتجميع قائمة من أعضاء اللجنة بأسماء قدمتها الأطراف ذات الصلة. وكان من المقرر أن يحدد المبعوث الخاص دي ميستورا قائمة بأسماء ممثلي المجتمع المدني. وقد تحلى بالمزيد من الصبر والمرونة في قبول ما قدمه النظام السوري والجهات المعنية الأخرى. ويجب النظر إلى أي مداولات أخرى على حقيقتها: أي أنها تأخير مصطنع ومحاولة مكشوفة لصرف النظر وتأخير التقدم نحو إيجاد حل سياسي في سورية. لا يمكن السماح للنظام السوري ولا لمجموعة أستانا، ولا سيما إيران وروسيا، بنقض قرار المبعوث الخاص المتعلق بعضوية اللجنة الدستورية.

إن لجنة يتمتع فيها الأسد أو إيران بحق النقض ليست ذات مصداقية ولا تمثل مصالح الشعب السوري. فلنتذكر كيف بدأ النزاع - لا بالإرهاب أو القتال العسكري بل بحكومة تقمع بعنف المتظاهرين السلميين. ويجب ألا تعطى هذه الحكومة الآن حق النقض والاعتراض على إصلاح الفوضى التي تسببت فيها.

يقع العبء على روسيا لتبين أنها تود لمبادرتها الدبلوماسية أن تكلل بالنجاح. ويجب على روسيا أن تدفع النظام السوري إلى طاولة المفاوضات. وإذا أرادت روسيا حلاً سياسياً فعليها أن تنهي عرقلة تلك العملية. في الماضي، أثبتت موسكو أن لديها القدرة على التأثير على عميلها في دمشق. يجب أن تستخدم هذا التأثير اليوم لمنع النظام السوري من الاستمرار في تأخير تشكيل اللجنة الدستورية.

إن عقد اللجنة الدستورية خطوة أولى وحاسمة نحو التحول السياسي في سورية. بيد أن المجتمع الدولي لن يشرع حتى في النظر في تقديم دعم إعادة البناء قبل تيسير عملية سياسية دائمة لا رجعة فيها بشكل واضح. إن تقديم المساعدة قبل تلك النقطة لا يفعل شيئاً لمعالجة السبب الجذري للنزاع السوري: قمع بشار الأسد ونظامه للشعب السوري. لا يمكن مكافأة الأسد على تدمير بلده والإشراف على قتل مئات الآلاف من السوريين. يجب على المجتمع الدولي مساءلة الأسد، ويجب إتاحة الفرصة للشعب السوري لمحاسبته. يجب منح الفرصة لجميع الأشخاص الذين شردوا أو الذين اضطروا للفرار من قمع النظام لصياغة دستور جديد لحمايتهم وكذلك إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). عندئذ فقط سيحقق ضحايا الأسد قدراً من العدالة، وعندها سيكون بمقدور الشعب السوري التطلع إلى مستقبل أفضل.

لقد تأخرنا كثيرا قبل أن نبدأ بالمهمة الصعبة المتمثلة في إنهاء النزاع وتوفير السلامة والاستقرار في سورية. يجب ألا يضطر الشعب السوري إلى الانتظار لفترة أطول. يجب أن نغتنم هذه الفرصة العاجلة لتحقيق انتقال سياسي وإحلال سلام دائم في سورية.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نود أن نتقدم بالشكر إلى السيد ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى مواصلة جهوده من أجل الدفع بالعملية السياسية إلى الأمام. وأجدد تقدير وامتنان دولة الكويت لكافة المساعي التي بذلها خلال الأربع سنوات الماضية في مهمته الصعبة.

لقد كان اتفاق سوتشي في شهر كانون الثاني/يناير من العام الجاري حول تشكيل لجنة دستورية بمثابة بصيص من الأمل لعملية سياسية انتقالية. لكن بعد مرور ما يقارب ١١ شهرا على ذلك الاتفاق، لم نرى أي تقدم وبدء يتحول ذلك الأمل إلى خيبة أمل كبيرة، وبالدرجة الأولى للسوريين الذين طال انتظارهم للوصول إلى تسوية سياسية تحقق طموحاتهم وتطلعاتهم المشروعة بعد سنوات من القتل والدمار والتشريد، وتحافظ على وحدة واستقلال وسيادة سورية.

إن دولة الكويت تؤيد ما ورد في البيان الختامي للقمة الرباعية بين تركيا وروسيا وفرنسا وألمانيا التي عقدت في اسطنبول في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، خاصة فيما يتعلق بالدعوة إلى إطلاق أعمال اللجنة الدستورية قبل نهاية هذا العام. وإننا نشجع المبعوث الخاص على الاستمرار والتواصل مع الأطراف المعنية من أجل تشكيل اللجنة الدستورية بأسرع وقت ممكن لتكون متوازنة وذات مصداقية. واللجنة الدستورية تعد محطة محورية في مسار العملية السياسية الانتقالية وأساسا لمحطات أخرى هامة، كما ورد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وهي صياغة دستور جديد وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في سورية بإشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع السوريين.

ونجدد ما ذكرناه في السابق بأن إعلان سوتشي واضح من حيث تحديد دور المبعوث الخاص ومسار جنيف في التشكيل النهائي للجنة الدستورية. ونؤمن بأن لدى المبعوث الخاص الولاية اللازمة لإنشاء اللجنة.

نجدد التأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة السورية. وإن قرارات مجلس الأمن يجب أن تحترم، وألا تكون حبرا على ورق، وهنا نخص بالذكر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الصادر بإجماع أعضاء مجلس الأمن. إننا أمام مرحلة حاسمة ومفترق طرق في الملف السوري. وعلينا جميعا اغتنام ما تشكله الأيام القادمة من فرصة طالما يسود الاستقرار النسبي في إدلب نتيجة الاتفاق الروسي – التركي. ونأمل في أن يتم إحراز تقدم يساهم في تفعيل هذا المسار السياسي قبل نهاية هذا العام وألا يدخل السوريون عامهم الثامن من النزاع دون أي آفاق حقيقية وملموسة لسلام مستدام ودائم.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية المفصلة والزاخرة بالمعلومات. بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن فرنسا، أود أن أثني مرة أخرى على عمله، وأن أؤكد مجددا على تأييدنا الكامل لجهوده التي لا تكل.

لقد وصلنا مرة أخرى لحظة الحقيقة في سورية. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر باسطنبول، أكد رؤساء دول وحكومات فرنسا وألمانيا وروسيا تركيا على التزامهم بوقف دائم لإطلاق النار في سورية. وتوفر الهدنة فرصة ضيقة يجب علينا أن نغتنمها من أجل توليد زخم سياسي حقيقي. وفي هذه اللحظة الهامة، يجب أن تنصب جميع جهودنا الآن على إعادة إطلاق عملية حل سياسي شامل للأزمة السورية. وينبغي أن تكون الخطوة الأولى إنشاء اللجنة الدستورية بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، ونأمل أن تكون حفازة. وبعبارة أخرى، فإن إنشاء

اللجنة يمكن بل ينبغي أن يكون نقطة تحول لطالما سعينا إليها – الخطوة الأولى نحو زخم سياسي حقيقي. لذلك، يمثل إنشاء اللجنة بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر على أقصى تقدير، أولويتنا الرئيسية اليوم.

وبطبيعة الحال، هناك اختلافات فيما بيننا، ولكن الجميع حول هذه الطاولة دعوا إلى عقد الاجتماع الأول للجنة الدستورية بحلول نهاية العام. وقد أعربت فرنسا وتركيا وروسيا وألمانيا عن هذه الفكرة بوضوح في بيان في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، في البلاغ المعتمد في اسطنبول. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، هنا في نيويورك، دعا أعضاء الفريق الصغير المعني بسورية إلى مثل هذا الاجتماع كذلك. وأعلم أن روسيا أيضا متأهبة لتنفيذ نتائج مؤتمر سوتشي المعتمدة في كانون الثاني/يناير. يجب علينا الآن بلورة ذلك الهدف المشترك من خلال الوفاء بالتزاماتنا.

ومن المهم ملاحظة أن إنشاء وسير عمل اللجنة ليسا محل نزاع. وقواعد التشكيل منصوص عليها في بيان سوتشي ضمن الإطار الذي حدده القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويملك المبعوث الخاص الصلاحيات الكاملة لدعوة اللجنة الدستورية إلى الاجتماع على الفور. كما تملك الأمم المتحدة صلاحية تعيين قائمة بأعضاء اللجنة من المجتمع المدني. ولا يوجد غموض في هذا الصدد. ولذلك يحظى المبعوث الخاص بتأييدنا الكامل في سبيل المضي قدما بصورة مستقلة وبدون ضغوط خارجية. وفي هذا السياق، فإن جميع الظروف مهيأة الآن للمبعوث الخاص ليوجه ١٥٠ دعوة إلى أعضاء اللجنة في أقرب وقت ممكن كي يتسنى عقد اجتماع أولي للجنة الدستورية في كانون الأول/ديسمبر، تماشيا مع إعلان مؤتمر قمة اسطنبول.

وتقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية التأكد من أن التشكيل النهائي للجنة متوازنا لئلا تفقد كل أشكال الشرعية. وسوف نواصل الرصد عن كثب. لا توجد حقوق نقض (فيتو) لدى أي أحد بشأن تشكيل القائمة الثالثة، لا النظام ولا الأطراف الضامنة في عملية أستانا ولا المعارضة. إن الحجة التي قدمتها دمشق والمتمثلة باحترام سيادتها ينبغي ألا تخدع أحدا ولا يمكن استخدامها كذريعة لخرق التزاماتها وواجباتها. لقد وضع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي اتخذناه بالإجماع، إطارا شرعيا للإجراءات التي يجب علينا جميعا اتباعها. ويشكل الالتزام الذي تم التعهد به في سوتشي جزءا من هذا الإطار. لدينا جميعا مصلحة في التقيد بالإطار – بما في ذلك السلطات في دمشق – إذ إنه السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم.

ولا يخطئن أحد – إذا فشلت العملية، سيكون ذلك بسبب أولئك الذين يسعون إلى عرقلة القواعد التي وضعها المجتمع الدولي وتقويض شرعية وساطة الأمم المتحدة. وفي هذه الحالة – أي إذا لم تتمكن اللجنة من الاجتماع – فإننا نتوقع من المبعوث الخاص تحديد المسؤوليات بشكل واضح وعلني.

وعلى الرغم من أن إنشاء اللجنة الدستورية أمر بالغ الأهمية، فهي مجرد أداة. بعد سبع سنوات من الحرب، ليس هناك ثقة بين الأطراف وهناك القليل من الثقة فيما بين الجهات الفاعلة الدولية. ولذلك من الضروري الاتفاق على معايير واضحة يمكن أن يتشاطرها الجميع. وتلك المعايير موجودة. وقد أعيد التأكيد عليها في اسطنبول، وسأذكرها هنا – أولاً، الوقف الدائم لإطلاق النار؛ثانيا، حماية السكان من خلال تمكين وصول المساعدة الإنسانية، بحرية ودون عائق، إلى جميع أنحاء سورية، فضلا عن التدمير النهائي للترسانات الكيميائية السورية؛ثالثاً، عملية دستورية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، بإشراف من الأمم المتحدة، تضمن مشاركة جميع السوريين في سورية وخارج حدودها، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا؛رابعا، اعتماد تدابير أساسية لبناء الثقة، لا سيما بشأن مصير المحتجزين؛خامسا، تهيئة الظروف السياسية للعودة الطوعية والآمنة للاجئين والمشردين، بما في ذلك الحماية من الاضطهاد السياسي والاعتقالات التعسفية.

يجب أن يسترشد المجلس في الأشهر القادمة بتلك المعايير، التي يجب أن توجد بيئة آمنة ومحايدة من شأنها أن تجعل التوصل إلى حل سياسي يتسم بالمصداقية. وسنعمل مع أعضاء الفريق المصغر المعني بسورية، على دعم المبعوث الخاص وخلفه بحزم من أجل التوصل إلى حل سياسي استنادا إلى تلك المبادئ.

في الختام، يجب أن تعيد سورية بناء نفسها من الناحية السياسية لاستعادة الاستقرار. وسيتعين عليها أيضاً إعادة بناء نفسها كمجتمع. ولهذا السبب أيضا، فأننا ما زلنا ملتزمين التزاما تاما بمواصلة الكفاح الهام ضد الإفلات من العقاب، حتى يتمكن الشعب السوري يوما ما من التمتع مرة أخرى بالعدالة والسلام الدائم. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرارات التي اتخذتها مؤخرا المحاكم الوطنية والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. وفي حالة فرنسا، نرحب ترحيبا خاصا بإصدار النظام القضائي الفرنسي ثلاثة أوامر توقيف بحق علي مملوك وجميل الحسن وعبد السلام محمود – وهم ثلاثة من كبار المسؤولين في الأجهزة القمعية السورية والمتواطئين في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية فيما يتعلق بملفات ”قيصر“، بما في ذلك استخدام التعذيب الجماعي من جانب النظام السوري. لن نتنازل أبداً عن قضايا الإفلات من العقاب. ولن تتمكن سورية من إعادة بناء اقتصادها إلا في ظل هذه الظروف، لأن أي بناء آخر سوف يبنى على الرمال.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا وفريقه على كل العمل الذي يقومون به في الميدان.

من المفيد أننا نناقش هذه المسألة لأنها تتيح لنا الفرصة لكي نذكر، كما فعل السفير الفرنسي للتو، بالضبط عدد الاتفاقات التي توصل إليها مجلس الأمن، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بشأن ما تحتاج إلى القيام به بالضبط العملية السياسية. ولن أكرر ما قاله السفير دولاتر قال، ولكنني أود أن أعرب عن كامل تأييد المملكة المتحدة لكل ما قيل.

ومن الجيد أيضا أننا نناقش ذلك لأن الشعب السوري بحاجة إلى مساعدتنا. إذ لا يمكنهم الاعتماد على حكومتهم لحمايتهم، وبعد كل الإشكالات التي انطوت عليها اللجنة الدستورية وسوتشي، لا يسعهم التعويل على شريكي حكومتهم – أي الاتحاد الروسي وإيران – لحمايتهم. وأعتقد أن ذلك تلك نقطة أساسية سيحسن أنصار شعار سيادة السلطات السورية صنعا إذا أخذوها في الاعتبار.

إننا نؤيد تأييدا كاملا المبعوث الخاص دي ميستورا. إننا نريده أن يدعو إلى انعقاد لجنة دستورية متوازنة وجامعة بحلول نهاية العام، وأود أن أنضم إلى زملائي الآخرين في حثه على الاستفادة الكاملة من السلطة الممنوحة له بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) للقيام بذلك.

من الواضح أن مفتاح المضي قدمًا هو تحقيق تقدم سريع وملموس على المسار السياسي. وقد أشار متكلمون آخرون إلى الالتزام الذي تم التعهد به في بيان اسطنبول الصادر في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر بإطلاق اللجنة الدستورية بحلول نهاية هذا العام. وبالنظر إلى إسهام وزير الخارجية لافروف والرئيس بوتين في صياغة بيان اسطنبول، يعد عدم تنفيذه حتى الآن أمرا محيرا. لقد كان المبعوث الخاص واضحا تماما بخصوص أنه من الحيوي إحراز تقدم سياسي. وينص القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي تم اعتماده بالإجماع، أيضا بشكل واضح، أنه لدى المبعوث الخاص السلطة لتحقيق ذلك. وسنرحب بالمزيد من التفاصيل عن السبب في عدم إنشاء هذا الجزء الحيوي من الآلية السياسية موضع التنفيذ.

ومن الصواب أن المبعوث الخاص ينبغي أن يتشاور، ونوافق تماما على أنه إذا أردنا تحقيق الفعالية، يتعين أن تكون اللجنة الدستورية ذات مصداقية ومقبولة من جميع الأطراف. ومن الواضح أن ذلك يتطلب من اللجنة أن تكون ممثلة وشاملة للجميع، ولكن ليس لأي طرف حق النقض فيما يخص تشكيلتها. إن حجة السلطات السورية بأن سيادة سورية تحدد ما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله وما لا يمكن أن يفعله في الأزمة السورية علامة مضللة وتشتيت للانتباه.

وبموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، يوافق أعضاء الأمم المتحدة على منح مجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ويوافقون كذلك على أن المجلس يتصرف بالنيابة عنهم. وينطبق هذا على ما إذا كان القرار يندرج تحت الفصول الثامن أو السابع أو السادس، أو حيث لا توجد تصنيفات. ويتفقون على أن مجلس الأمن يتصرف بالنيابة عنهم. وهذا ما يفعله المبعوث الخاص، وهو يستحق الدعم الواضح والملموس من الجميع حول هذه الطاولة. وأكرر أنني سأرحب حقاً بتفسير اليوم بشأن سبب عدم إحراز المزيد من التقدم. ومن الضروري تماما أن نبدأ هذه العملية السياسية قبل نهاية العام.

سأختتم كلمتي بالإدلاء ببيان حول العملية السياسية التي رغم أنه عامة فهي صادقة بشكل عميق. فبدون عملية سياسية دائمة ولا رجعة فيها، لن تكون هناك إعادة بناء أو عودة للاجئين على نطاق واسع أو إعادة تأهيل لسورية. لقد أظهرنا جميعًا طريقًا للمضي قدمًا، وسأرحب بتأييد الجميع حول هذه الطاولة للمبعوث الخاص وتشكيل اللجنة الدستورية قبل نهاية العام، لكي تبدأ هذه الأزمة في نهاية المطاف مسارًا طويلًا وبطيئًا في اتجاه الحل.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بهذه الإحاطة الإعلامية بشأن العملية السياسية في الجمهورية العربية السورية، ويشكر السيد ستافان دي مستورا، المبعوث الخاص للأمين العام في سورية على إحاطته الإعلامية الممتازة، وموافاتنا بمعلومات مستكملة عن حالة العملية السياسية في ذلك البلد.

وترحب كوت ديفوار بالتوقيع في ١٧ أيلول/سبتمبر في سوتشي، برعاية الاتحاد الروسي وتركيا، على اتفاق ينص على إنشاء منطقة منزوعة السلاح أدت إلى تهدئة القتال بوجه عام، لا سيما في محافظة إدلب. لذلك يحث بلدي الأطراف المعنية بالأزمة السورية على الامتثال الصارم لمذكرة التفاهم والامتناع عن أي عمل من المرجح أن يؤدي إلى استئناف الأعمال العدائية، مما يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية المقلقة أصلا.

ويعتقد وفد بلدي أن المذكرة ستوفر زخما جديدا لعملية التسوية السياسية للأزمة السورية. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بعقد مؤتمر قمة رباعي في اسطنبول في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر يضم فرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي وتركيا، شدد في جملة أمور، على أهمية إعلان وقف دائم لإطلاق النار من خلال التنفيذ الكامل من جانب جميع الأطراف المعنية للتدابير الواردة في الاتفاق على المنطقة المنزوعة السلاح.

وتؤيد كوت ديفوار أيضا الدعوة التي صدرت في مؤتمر القمة من أجل إنشاء اللجنة الدستورية بشكل فعلي، والشروع في صياغة دستور جديد بحلول نهاية عام ٢٠١٨، وفقا للأحكام ذات الصلة من قرار المجلس ٢٢٥٤ (٢٠١٥). كما تدعو الأطراف السورية إلى أن تحدد في أقرب وقت ممكن الإطار التنظيمي لتنظيم انتخابات حرة وشفافة، تضمن استعادة السلام الدائم في سورية.

في الختام، يكرر بلدي دعوته إلى تسوية سياسية للنزاع ويحث الأطراف السورية على استئناف المفاوضات. وتؤكد كوت ديفوار من جديد دعمها للمبعوث الخاص دي ميستورا، وتهنئ بحرارة خليفته السيد غير بيدرسن، وتحث جميع أصحاب

المصلحة على دعمهما في سعيهما للتوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع السوري.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة، ونشكر السيد ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية. ونكرر الإعراب في هذه المناسبة عن امتناننا له ولفريقه على عملهما الهام والدؤوب والبناء والمدروس باستمرار، من أجل التوصل إلى حل للنزاع في سورية وحماية المدنيين.

وتتابع بيرو عن كثب التطورات التي حدثت في أعقاب الاتفاق الإيجابي الذي تم التوصل إليه بين تركيا والاتحاد الروسي في شهر أيلول/سبتمبر، بشأن إنشاء المنطقة المنزوعة السلاح في إدلب. وبينما نرحب بانخفاض حدة العنف بعد إبرام هذه الاتفاقية، لا يسعنا إلا أن نؤكد على الطبيعة الهشة للغاية للحالة الراهنة في سورية، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع الأطراف الفاعلة الموجودة في المنطقة ومواقفها المتعارضة.

ونعتقد أننا في لحظة حرجة من الضروري فيها العمل بسرعة في المجال السياسي وتنفيذ الالتزامات وتحقيق تقدم ملموس بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). وفي المدى القريب، سيتطلب ذلك المشاركة البناءة للحكومة السورية وجماعات المعارضة من أجل إنشاء لجنة دستورية، وفقاً لإعلان سوتشي. إن صياغة دستور جديد ضروري لوضع الأسس السياسية والمؤسسية لتحقيق السلام المستدام في سورية.

ولذلك، نرحب بالالتزام الذي تم التعهد به في بلاغ اسطنبول المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر بعقد اللجنة الدستورية بحلول نهاية هذا العام. ونشجع الطرفين على الحفاظ على روح بناءة في الاجتماعات المقبلة للمبعوث الخاص مع الحكومة السورية وبلدان مجموعة أستانا، بهدف إيجاد نقاط اتفاق بشأن المسألة المحددة المتعلقة بتكوين القائمة الثالثة للجنة.

وتؤكد بيرو من جديد التزامها بسيادة سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وبدون المساس بذلك، نشدد على أنه وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يجب على كل حكومة أن تمارس سيادتها بطريقة تتفق مع الجهود المشروعة للمجتمع الدولي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولا سيما عندما تكون على المحك المسؤولية عن حماية الملايين من الناس في حالات ضعف خطيرة.

ولهذه الغاية، نؤكد على أهمية مشاركة جميع الأطراف بشكل بنّاء في المفاوضات، وإظهار التزامها بمستقبل البلد ووحدته، وتعزيز الثقة المطلوبة لدفع عملية المصالحة الوطنية وبناء سلام مستدام في سورية. وفي هذا الصدد، يتعين أن تسعى الجهود في المقام الأول إلى تجنب المزيد من التقسيم للبلد وتحقيق استقراره على المدى الطويل، وعدم مراعاة الاعتبارات الاستراتيجية والجيوسياسية الخفية التي عززت النزاع في سورية على نطاق واسع.

ونرى أنه من الضروري، في إطار تلك الجهود، تشجيع اعتماد تدابير بناء الثقة التي من شأنها الإسهام في تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للمصالحة السورية. ونتوقع على وجه الخصوص، حدوث تطورات جوهرية فيما يخص تحديد الأشخاص المفقودين وتسليم رفات الموتى والإفراج عن المحتجزين والمفقودين. ومن الضروري أيضا معالجة الحالة الإنسانية الخطيرة لملايين اللاجئين والمشردين داخليا، وضمان توافر الموارد المالية، وقبل كل شيء، الإرادة السياسية للسماح لهم بعودة آمنة وكريمة في إطار المعايير المقبولة دوليا.

في الختام، أعيد التأكيد على أهمية تكوين لجنة دستورية تمثل الجميع قبل نهاية العام ومواصلة تقديم كل الدعم اللازم للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص في سبيل تحقيق تلك الغاية.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية. وأعرب في البداية، بالنيابة عن كازاخستان، عن خالص امتناننا على

جهوده وجهود أعضاء فريقه في سياق التزامهم بالسلام في سورية. والأهم من ذلك كله، نعرب عن تقديرنا للاهتمام الفائق من جانب المبعوث الخاص، على نحو ما تبينه المشاورات المكثفة التي يجريها ليتسنى عقد لجنة دستورية متوازنة وذات مصداقية، بتيسير من الأمم المتحدة، يقودها السوريون ويملكون زمام أمرها.

ونعتقد أن وساطة الأمم المتحدة من أجل تسوية الأزمة السورية مهمة جدا ولا بد منها. وإذ لا تزال صيغة أستانا مهمة، يشرفنا رؤية كل من المبعوث الخاص الحالي للأمين العام والمبعوث الخاص الذي سيحل محله في الاجتماع المقبل بشأن تسوية الأزمة السورية في أستانا يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. فهناك العديد من المسائل البالغة الأهمية التي تحتاج إلى عناية فورية. ومن ثم، يجب أن نستمر على نحو استباقي في دعم أهداف مفاوضات أستانا وجنيف لأجل أن نرى نتائج إيجابية.

في الوقت الحاضر، تتضح معالم الحياة السلمية في سورية على نحو مطرد. ولذلك، فإننا نعتبر أن مواصلة العمل بغية تكوين اللجنة الدستورية أمر في غاية الأهمية. فمن شأن ذلك أن يسمح بصياغة قانون أساسي جديد لسورية. ونرى أن مؤتمر قمة اسطنبول، الذي شارك فيه رؤساء فرنسا وألمانيا وتركيا وروسيا، قد حدد آفاق تكوين اللجنة الدستورية بحلول نهاية عام ٢٠١٨. ويبرهن أول مؤتمر قمة بشأن سورية والذي سيجمع بين ممثلي عملية أستانا والمجموعة المصغرة على أننا ربما نكون قد اقتربنا من إيجاد حل للأزمة، وذلك باتباع نهج جديدة حيال المسائل السياسية والإنسانية على السواء. ونأمل، في ذلك الصدد، التوصل إلى نتائج في مؤتمر القمة، بما في ذلك بخصوص تكوين اللجنة الدستورية السورية. وتشدد كازاخستان على الحاجة إلى تلك اللجنة بوصفها نقطة انطلاق نحو تنشيط عملية التسوية السياسية في سورية، حيث ستعمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وتدعم كازاخستان كل المبادرات الرامية إلى حل النزاع العنيف في الجمهورية العربية السورية بأسرع ما يمكن. فنحن نرى أن أبناء الشعب السوري، ولا سيما المدنيين، وممتلكاتهم مسألة ذات أولوية قصوى. ولا يمكن تحقيق النتائج المأمولة إلا باتباع نهج سياسي ودبلوماسي مستمد من روح الميثاق ووثائق مجلس الأمن المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية والحفاظ على السلام. وستعمل كازاخستان مع المجتمع الدولي لدعم جميع الأطراف في عملية المفاوضات بين الأطراف السورية، التي تهدف تعزيز الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة والتخفيف من حدة الحالة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن الحالة في سورية في طريقها إلى الاستقرار التدريجي، يحدونا الأمل في أن تصل المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين بالطرق المباشرة في أقرب وقت ممكن.

ونرحب بالتغييرات الإيجابية في إدلب في أعقاب إنشاء منطقة عازلة منزوعة السلاح، لا سيما مع إعادة خدمات النقل والاتصالات. ونعتقد أنه يتعين تنفيذ اتفاقات سوتشي على وجه السرعة مع الامتثال التام لقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني. فتنفيذ هذه الاتفاقات سيعزز التقدم المحرز وسيتيح فرصة لبدء المفاوضات السياسية التي تمس الحاجة إليها. وفي الوقت نفسه، ندين الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها المنظمات الإرهابية. ونحن نتفق بالإجماع على أنه ينبغي للمجتمع الدولي ألا يسمح للجماعات الإرهابية بتقويض الاتفاقات.

في الختام، أؤكد أن ثمة مسؤولية خاصة تقع على عاتق مجلس الأمن لإنهاء الفترة المأساوية التي تمر بها سورية. ونحث المجلس على أن يتحد حول هذا الهدف السياسي المشترك وأن يدعم عمليتي جنيف وأستانا، والأهم من ذلك، أن يساعد المبعوث الخاص ذلك البلد على تحقيق تسوية سياسية شاملة.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أولا وقبل كل شيء، أعرب عن امتناني على عقد

هذه الجلسة، ومرة أخرى، أشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا على تقييمه الشامل لآخر التطورات السياسية فيما يتعلق بالنزاع، ولا سيما المسألة الخلافية المتمثلة في تكوين اللجنة الدستورية. وتعيد حكومة غينيا الاستوائية الإعراب عن امتنانها للمبعوث الخاص على التزامه الثابت وعمله الدؤوب على مدى السنوات الأربع الماضية فيما يتعلق بهذه الحالة.

إننا نمر بمرحلة حاسمة حقا، كما أكدت بعض الوفود التي سبقتني في أخذ الكلمة. فقبل شهرين، احتفينا بالاتفاق بين روسيا وتركيا بحسبانه نجاحا دبلوماسيا ربما يجعل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في محافظة إدلب أمرا ممكنا، ومن ثم يمهد الطريق للتوصل إلى حل نهائي محتمل للنزاع. وأتاح مؤتمر القمة الرباعية الأخير في اسطنبول واجتماع المجموعة المصغرة في لندن فرصة لا لتأييد وقف إطلاق النار الذي اتفقت عليه أنقرة وموسكو فحسب، ولكن وقبل كل شيء، للتأكيد على ضرورة تكوين اللجنة الدستورية، وفقا لإعلان سوتشي والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وعلينا ألا نخدع أنفسنا. فسيواصل الإرهابيون الاستفادة من شقاقنا. ولا تفيد الصعوبات القائمة المتعلقة بتكوين اللجنة الدستورية أولئك الذين يريدون، مثل غينيا الاستوائية، التوصل إلى حل نهائي للنزاع؛ بل إنها تفيد في المقام الأول الجماعات المسلحة غير المشروعة من الإرهابيين الذين قد يرون في ذلك الوضع فرصة إضافية لعدم إلقاء أسلحتهم والاستمرار بدلا من ذلك في ارتكاب أعمال عنف. ونشدد، في ذلك السياق، على ضرورة إحراز تقدم كبير. فمن أجل تكوين لجنة تمثيلية وشاملة للجميع وذات مصداقية، يجب على الأطراف المعنية كافة الوفاء بالتزاماتها. وعلاوة على ذلك، فقد أعادت جميع الأطراف التأكيد في مختلف السياقات على أن العملية السياسية في سورية ينبغي أن تظل تحت قيادة الأمم المتحدة. ومن ثم، نرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور الميسر الذي تقوم به، بالعمل بشفافية لا يرقى إليها الشك فيما يتعلق ببناء هيكل سليم للجنة.

ونكرر التأكيد على أنه لضمان نجاح أعمال اللجنة الدستورية، يجب أن يكون المشاركون فيها على استعداد للتخلي عن المصالح الحزبية. وكما هو الحال في أي مفاوضات ناجحة، يجب أن تتوفر لدى الأطراف القدرة على تقديم تنازلات، حتى بشأن بعض المسائل، إذا لزم الأمر. ومن ناحية أخرى، فإن دور الميسر الذي تضطلع به الأمم المتحدة لا يشكل بديلا، بأي حال من الأحوال، عن إرادة أو سيادة الشعب السوري. وإذا نجحنا في بدء عمل اللجنة، فمن الضروري ألا تتدخل أي قوة خارجية أو تحاول، بأي وسيلة كانت، أن تؤثر في قراراتها، إذ يجب أن تتمتع اللجنة بسيادة كاملة. ومن ذلك المنطلق، تأمل حكومة بلدي أن تتيح المشاورات الدولية المقبلة بشأن سورية في أستانا، المقرر عقدها في نهاية الشهر، فرصة لإعادة التأكيد على ضرورة التوصل إلى حل دائم لسورية، بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، والأهم من ذلك، أن تتيح إجراء مناقشة بشأن بدء عمل اللجنة الدستورية.

في الختام، فإن غينيا الاستوائية بلد محب للسلام تمتع تاريخيا بسلام واستقرار كبيرين، وكان ذلك بفضل السياسات التي اتبعتها الحكومة بقيادة فخامة الرئيس تيودورو أوبيانغ نغيما مباسوغو. ونريد لكل بلد أن يحظى بما نحظى به. وليست لغينيا الاستوائية أي مصلحة اقتصادية أو استراتيجية في سورية. وكل اهتمامنا ينصب على وضع حد نهائي لمعاناة الملايين من الناس الأبرياء. إن النزاع على مشارف عامه الثامن. وخلال تلك السنوات الثماني، حُشدت موارد اقتصادية وبشرية هائلة لم تمكن، للأسف، من وضع حد للعنف. وإعادة بناء البلد ستكون باهظة التكلفة. ويجب علينا دائما أن نضع ذلك الأمر في الاعتبار دائما: كلما استطال أمد النزاع، ازداد ثقل العبء المعنوي والمالي على الشعب السوري.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا، أشكر المبعوث الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الواضحة والشاملة. ونقدر كثيرا التزام السيد دي ميستورا الراسخ في الفترة المتبقية له في موقعه. وأود اليوم أن أركز على النقاط الثلاث التالية: الحاجة الملحة إلى تكوين اللجنة الدستورية، والحاجة المستمرة إلى الحفاظ على التهدئة في إدلب وشمال سورية، والآفاق المستقبلية.

ترحب مملكة هولندا بالبيان الصادر عن مؤتمر قمة اسطنبول في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. إن اللجنة الدستورية يجب أن تنعقد في أقرب وقت ممكن، قبل نهاية العام، وأن تشرع في صياغة دستور جديد. ويجب إرسال الدعوات إلى أعضاء اللجنة ال‍ ١٥٠ في أقرب وقت ممكن. والأمم المتحدة تملك الصلاحية للقيام بذلك. ولدى ستافان دي ميستورا تكليف واضح أناطه به مجلس الأمن، بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وعن طريق وثيقة سوتشي الختامية.

وقد حان الوقت للإنجاز. وينبغي لجميع الأطراف، وخاصة السلطات السورية، أن تتعاون بشكل بناء مع الأمم المتحدة لمنع المزيد من التأخير في العملية السياسية. ويتحمل ذوو النفوذ مسؤولية محددة في هذا الصدد. واللجنة ليست هدفا بحد ذاتها. إنما هي جزء من العملية السياسية الأوسع التي تقودها الأمم المتحدة، استنادا إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وينبغي أن تبقى كذلك. ولا يمكن الحديث عن عملية سياسية ذات مصداقية إلا إذا كانت اللجنة الدستورية نفسها ذات مصداقية. والدور التنظيمي للأمم المتحدة يكفل ذلك. ولا يجوز لأحد أن يتخذ من انعقاد اللجنة الدستورية رهينة. وشمول جميع السوريين وتمثيلهم أمر أساسي. وينبغي أن تضم اللجنة نفسها، وأي لجان فرعية قد تنشأ، ٣٠ في المائة من النساء كحد أدنى.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية – القلق الذي يساورنا إزاء القصف المتزايد في إدلب، وضرورة استمرار التهدئة في إدلب وشمال سوريا. والقصف المتزايد الذي شهدناه في إدلب خلال الأسبوعين الماضيين مدعاة للقلق. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على الاتفاق المعقود بين الاتحاد الروسي وتركيا بشأن إدلب، وأن ينفذه الطرفان من خلال التعاون المستمر. فبديل التهدئة المستدامة هو كارثة إنسانية مدمرة. وأود أيضا أن أشدد على أهمية الاستقرار في شمال شرق سوريا، واستمرار التقدم في الكفاح المشترك ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). والأعمال العسكرية في هذا المجال ينبغي أن تظل مركزة بشكل حاد على التصدي لتهديد تنظيم الدولة الإسلامية.

وهذا يقودني إلى النقطة الثالثة والأخيرة، وتتعلق بآفاق المستقبل. إن سورية ليست جاهزة حاليا للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين. ولا يمكن تيسير العودة الطوعية إلا عندما تصبح عتبات الحماية المتفق عليها دوليا سارية المفعول. ومن الضروري وضع ضمانات فيما يتعلق بالأمن وحقوق الملكية للاجئين والمشردين داخليا الراغبين في العودة. وفي هذا الصدد، نشعر بقلق عميق إزاء القانون ١٠، الذي يبدو أنه قد أعيد انتاجه في هيئة القانون ٤٢. ونؤيد الأمم المتحدة في دعوتها إلى تعليق هذا القانون.

ونحن نحتاج إلى المساءلة على جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الوحشية المرتكبة في سورية وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وينعقد حاليا مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي. ومن الضروري تحديد الإسناد لاستخدام الأسلحة الكيميائية كخطوة نحو المساءلة. وأود التأكيد مجددا على دعمنا للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. وإحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية يبقى أفضل سبيل للمضي قدما بمكافحة الإفلات من العقاب.

في الختام، فإننا نختلف بشدة مع النداءات السابقة لأوانها الداعية لتقديم المساعدة لإعادة الإعمار. ونكرر التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي لن يكون مستعدا للمساعدة في إعادة إعمار سوريا إلا عندما يكون هناك انتقال سياسي حقيقي وشامل للجميع.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية، ونؤكد مجددا دعمنا لمساعيه الدبلوماسية المستمرة لتيسير التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري. لقد كرس طاقاته كاملة وعقود من الخبرة والمعرفة لتيسير التوصل إلى نهاية سلمية للأزمة السورية. ونشعر بامتنان عميق لجهوده التي لا تعرف الكلل وتفاؤله بينما يتعامل مع واحدة من أصعب المهام الدبلوماسية.

وبالرغم من أنه لا تزال هناك اشتباكات في بعض المناطق، فإن الهدوء النسبي في سورية أمر مشجع. وعلى وجه الخصوص، فإن تنفيذ اتفاق التجريد من السلاح، الذي توصلت إليه روسيا وتركيا، أدى إلى تجنب كارثة إنسانية محتملة في إدلب. والتنفيذ المطرد والكامل لاتفاق إدلب أمر حيوي حقا، ونشكر روسيا وتركيا على مساعيهما في هذا الصدد. ونحيط علما بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص من أجل إنشاء اللجنة الدستورية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مبادرات دبلوماسية دولية، بما في ذلك مؤتمر القمة الرباعي المعقود في اسطنبول في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، الذي دعا إلى إنشاء اللجنة الدستورية وإلى انعقادها في وقت مبكر في جنيف بحلول نهاية العام. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية دعم المبعوث الخاص لتشكيل هذه اللجنة في أقرب وقت ممكن، وفقا لاتفاق سوتشي النهائي والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وسيكون ذلك خطوة هامة في إعادة تنشيط العملية السياسية التي تملك سوريا زمامها وتقودها تحت رعاية الأمم المتحدة. ونشجع جميع الأطراف السورية على التعاون البناء مع المبعوث الخاص. كما ينبغي لجميع الدول الأعضاء الأخرى ذات النفوذ أن تدعم جهود المبعوث الخاص.

لقد تحمل الشعب السوري مأساة لا توصف خلال السنوات الثماني الماضية. وبما أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع السوري، ينبغي اغتنام الحالة الراهنة كفرصة سانحة لتنشيط حوار سياسي شامل يمكن أن يدعم المطالب والتطلعات المشروعة للشعب السوري. وينبغي للمجلس أيضا أن يتكلم بصوت واحد وأن يدعم عمل المبعوث الخاص وخلَفه في تيسير إحراز تقدم على المسار السياسي لحل الأزمة السورية. وإننا نتطلع للاستماع إلى المبعوث الخاص في الشهر القادم وإلى تلقي تقييمه الشامل لعملية السلام السورية والطريق إلى الأمام.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، الذب نقدر عمله حتى يومنا هذا.

ونعتقد أن التوترات قد خفت حدتها في سورية بفضل جهود ضامني مسار أستانا، فضلا عن البلدان الأخرى التي أدت اتفاقاتها، مثل الاتفاق بين روسيا وتركيا، إلى الحد من العنف في سوريا بما يسمح بعودة السلام النسبي بين السكان المدنيين. ونشعر بالتفاؤل فيما يتعلق بنتيجة الاجتماع مع الضامنين الثلاثة الذي سيعقد في نهاية الشهر الحالي. وعلاوة على ذلك، نثني على العمل الدؤوب الذي قام به السيد دي ميستورا فيما يتعلق بهذه المسألة الحساسة، وهو أمر مهم ليس لمجلس الأمن فحسب، بل للمجتمع الدولي بأسره. وفي الوقت الذي نشكره على مجمل العمل الذي أنجزه على مر السنين، نؤكد مجددا دعمنا الكامل للجهود التي بذلها وسيبذلها حتى نهاية هذا العام لتعزيز فرص التوصل إلى حل سياسي للأزمة. ونسلط الضوء على الجهود المبذولة حتى الآن، فضلا عن الاجتماعات الدبلوماسية الرفيعة المستوى التي عقدت خلال الأسابيع الأخيرة. ونرحب

بعقد القمة الرباعية المعقودة في اسطنبول ووثيقتها الختامية. ونأمل أن تسفر هذه التقاربات عن نتائج في الأشهر القادمة، مع إنشاء لجنة دستورية ذات مصداقية ومتوازنة وتمثيلية، مما يسمح بتوطيد الحالة السلمية النسبية في سوريا، الأمر الذي يستتبع بالضرورة العمل وفقا للاستنتاجات التي تم التوصل إليها في إعلان سوتشي. وعليه، ندعو الأطراف إلى توحيد الجهود لتحقيق ذلك.

ومرة أخرى، نكرر دعوتنا لحل هذا النزاع من خلال عملية سياسية شاملة للجميع، بما في ذلك الحوار المتسق، بقيادة الشعب السوري ومن أجله، بما يفضي إلى حل سلمي ومستدام للحالة في إطار عملية جنيف والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، تحت رعاية الأمم المتحدة. ونرفض أي محاولة لإثارة الانقسام أو الطائفية في البلد، وكذلك وجود قوات عسكرية أجنبية في الأراضي السورية دون تصريح من الحكومة السورية. ولذلك، فإننا نشدد على ضرورة انسحابها من سوريا بموجب القانون الدولي، وفي المقام الأول، وفقا لمبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية.

أخيرا، نرحب بتعيين السيد غاير بيدرسن، المبعوث الخاص الجديد للأمين العام إلى سورية، الذي نعرب عن تأييدنا الكامل لعمله.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام دي ميستورا على المعلومات المستكملة المتعلقة باللجنة الدستورية. ونود القول إننا نقدر وندعم بشدة جهوده الدؤوبة من أجل إنشاء اللجنة قبل نهاية العام. ونشعر بخيبة أمل عميقة إزاء ما تبديه سورية من عدم الرغبة في التعاون مع الأمم المتحدة والمبعوث الخاص في العملية السياسية، الأمر الذي يشكل انتهاكا لاتفاق سوتشي.

وقد طال الانتظار الآن لإنشاء اللجنة الدستورية الذي اتفق عليه في سوتشي. بينما حان الوقت لأن يكثف المبادرون بإنشائها جهودهم الرامية إلى ضمان تعاون سوريا الكامل مع الأمم المتحدة. ويجب على الدول الضامنة لمسار أستانا أيضا الوفاء بالتزامها بدعم العملية التي تقودها الأمم المتحدة.

وبيّنت الاجتماعات الرفيعة المستوى المعقودة بمختلف الصيغ أن هناك زخما دوليا الآن بشأن سوريا، وأنه تجب الاستفادة منه. ويجب عقد اللجنة الدستورية قبل نهاية العام على النحو المتفق عليه في اسطنبول، ويجب إرسال الدعوات ذات الصلة بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر، كما ذكر المبعوث الخاص، الذي نعرب عن دعمنا الكامل له في عقد اجتماع اللجنة في ذلك الموعد النهائي. ونؤيد تماما جهوده الرامية إلى ضمان مصداقية اللجنة وتوازنها وتمثيلها للشعب السوري على النحو المنصوص عليه أيضا في بيان سوتشي الختامي، وأن تشمل عضويتها ما لا يقل عن نسبة ٣٠ في المائة من النساء. ويجب تقديم الدعم اللازم لقائمة المشاركين في الاجتماع، وخاصة من قبل الدول الضامنة لمسار أستانا. ونؤكد مرة أخرى أن المبعوث الخاص مكلف بإنشاء اللجنة والبت في تشكيلها. وقد أوضح بيان سوتشي الختامي أن الاختيار النهائي للجنة سيتم من خلال العملية التي تقودها الأمم المتحدة.

ونشعر بالارتياح للالتزام بتنفيذ الاتفاق على وقف الأعمال العدائية في إدلب، إلا أن هناك مؤشرات مقلقة الآن على التصعيد. ونرحب بالدعوة إلى التقيد بوقف إطلاق النار في مؤتمر قمة اسطنبول، ونكرر تأكيد توقعاتنا للدور المنوط بالجهات الضامنة في هذا الصدد. بيد أن أفضل السبل لمنع حدوث كارثة إنسانية في إدلب تكمن في إحراز تقدم حقيقي نحو إيجاد حل سياسي في نهاية المطاف، وكفالة الالتزام بالقانون الدولي. ونؤكد مجددا أن السويد، شأنها شأن بقية بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى، لن تقدم أي مساعدات لإعادة بناء سوريا إلى أن يتحقق الانتقال السياسي وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وعملية جنيف المستمرة الآن. ويجب ضمان العودة الآمنة

والطوعية والكريمة للاجئين. لكن وكما هو واضح، فإن الظروف الملائمة لذلك لم تتوفر بعد في الوقت الراهن.

ولا شك أن المبعوثين الخاصين بحاجة إلى الدعم الفعال من قبل المجلس. ويجب في هذه اللحظة الحرجة، أن يتخذ جميع أعضاء المجلس موقفا واضحا وأن يفوا بالتزاماتهم بدعم العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة والمبعوث الخاص. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا المشتركة الرامية إلى ضمان انعقاد اللجنة الدستورية فعليا قبل نهاية العام. ولن يتسنى لنا التوصل إلى حل سياسي مستدام تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وعملية جنيف ويحظى بالقبول لدى جميع السوريين والمجتمع الدولي إلا من خلال عملية تقودها الأمم المتحدة.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد دي ميستورا على إحاطته، وعلى خدمته الطويلة في منصبه.

وربما للمرة الأولى في تاريخ الأزمة السورية، تقر الأغلبية الساحقة من أعضاء مجلس الأمن اليوم بأن الحالة في سوريا ماضية في الاستقرار بالفعل. وقد بدأ هذا الاتجاه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ عندما شرع الاتحاد الروسي، بطلب من الحكومة السورية، في عمليات مكافحة الإرهاب في سوريا. ويمكننا القول اليوم أن الجزء الأكبر من الأراضي السورية قد تم تطهيره من الإرهابيين.

ونشعر بالقلق إزاء أنشطة الجماعات الإرهابية في إدلب، التي تنتهك اتفاقات التهدئة وتقوضها. وقد أُحبطت العديد من محاولات ميليشيات جبهة النصرة والجماعات المرتبطة بها للتسلل إلى حلب. وقُتل عدد من المدنيين في الجزء الغربي من المدينة من جراء القصف الجهادي. ويواصل الأتراك جهودا حثيثة في إطار التزاماتهم القائمة لفصل المعتدلين من الجماعات الإرهابية. ويمكن تيسير ذلك بقدر كبير بتوعية أولئك الذين شاركوا في تمويل وتجهيز وإرسال تلك الجماعات في المراحل المبكرة من النزاع بهدف الإطاحة بالحكومة الشرعية – بما يشكّله ذلك من انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ويقينا، فإن من شأن ذلك أن يسهم إسهاما أجدى في جهودنا الرامية إلى التوصل إلى تسوية للحالة، قياسا إلى الأسئلة والمطالب التي أساس لها الموجهة إلى روسيا وغيرها من الدول الأخرى بشأن ما ينبغي عمله وكيفية القيام به.

وبالتوازي مع التقدم المحرز على الجبهة العسكرية، أُحرز تقدم أيضا في مجال التعاون السياسي. وهناك حوار بنّاء ومستمر بين المتخصصين في الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. وعُقِد مؤتمر قمة هام في اسطنبول اتخذ فيه القادة من روسيا وتركيا وفرنسا وألمانيا قرارات هامة ويجري العمل حاليا على تنفيذها. وتستمر في الوقت نفسه عمليات تنظيم العودة الطوعية للاجئين وإعمار البلد. ولكن سيعيننا في هذه الجهود انضمام شركائنا الغربيين إلى هذه العمليات بروح بناءة وامتناعهم عن انتهاك السيادة السورية واحتلال أراضي البلد بصورة غير مشروعة.

ومن النقاط الأخرى التي أود طرحها: دعوة شركائنا مرة أخرى للكف عن استخدام عبارات مثل ”النظام السوري“. فلم يصادق أحد في أي مكان على استخدام هذه التعريفات أو التصنيفات. وما يجب عمله الآن هو إيلاء مزيد من الاهتمام إلى التقارير السورية عن الغارات الجوية العشوائية التي يشنها التحالف في شرق نهر الفرات، والتي أسفرت عن مقتل العشرات من الأشخاص، ويجب التحقيق فيها. وفي ذلك الصدد، فإننا نتشاطر شواغل الأمم المتحدة إزاء النتائج المترتبة على المدنيين في المنطقة التي جرت فيها هذه العملية العسكرية. ونود أيضا تذكير المجلس بالعواقب الناجمة عن قصف قوات التحالف في الرقة التي عثر فيها على مقابر جماعية.

ونواصل التخطيط لعقد الاجتماع المقبل بصيغة أستانا مع شركائنا في هذه العملية في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. ونسعى

إلى إحراز تقدم على الجبهة السياسية فيما يتعلق بتنفيذ القرار الذي اتخذه السوريون في سوتشي لتشكيل اللجنة الدستورية. وغني عن القول، أنه كان قرارا اتخذه السوريون أنفسهم في مواجهة جمود عملية السلام لأمد طويل، وأعطى زخما للحوار بين الأطراف السورية الذي تتولى قيادته الأمم المتحدة ممثلة في السيد دي ميستورا خلال السنوات القليلة الماضية بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وكما قال قادة الدول الأربع في البيان المشترك الذي أصدروه في اسطنبول في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، فنحن عازمون على بدء العمل قبل نهاية هذا العام إذا سمحت بذلك الظروف. وكما في السابق، فما زلنا نرى أنه ينبغي أن يقرر السوريون أنفسهم جميع المعايير المتعلقة بعمليات اللجنة وتشكيلها، بما في ذلك نظامها الداخلي. وذلك هو السبيل الوحيد لضمان فعاليتها وملاءمتها للغرض. ولا شك أن أي محاولة لفرض ما ينبغي عمله للسوريين أو كيفية القيام به أن مصيرها إلى طريق مسدود. ونقترح أن نعمل جميعا معا بدلا من طرح الأسئلة على بعضنا بعضا. وسيساعدنا ذلك في حل كثير من المشاكل على وجه السرعة، فضلا عن المضي قدما بالعملية السياسية بقيادة السوريين أنفسهم حصرا.

ونأمل أن يقيم السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص الجديد للأمين العام، الذي سيبدأ مباشرة مهامه في أوائل كانون الأول/ديسمبر – والذي نشهد له بحياده وحنكته الدبلوماسية – جهوده على الأساس المتين الذي أُرسي في منتديات جنيف وأستانا وسوتشي.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد ستافان دي ميستورا على إحاطته الشاملة.

لقد دخل النزاع السوري عامه الثامن من انتشار العنف والانتهاكات المستمرة للقانون الدولي، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب جميع الأطراف. ونحن الآن في مرحلة حاسمة. فمن ناحية، لدينا إيمان راسخ بأن اتفاق وقف إطلاق النار في إدلب قد يتيح الفرصة للاستفادة من اتفاقات وقف إطلاق النار القائمة بالفعل. ومن الناحية الأخرى، ما زلنا نشهد للأسف استمرار تصاعد أعمال العنف في بعض المناطق السورية، ولا سيما في الجزء الشمالي الغربي.

وبوضع ذلك في الاعتبار، فمن الضروري التشديد على أن العملية السياسية ما فتئت تفتقر إلى اكتساب الزخم، بما في ذلك ما يتعلّق بإنشاء اللجنة الدستورية. ولهذا السبب أعربنا في مناسبات عدة عن دعمنا القوي للإبقاء على منطقة تخفيف التوتر في إدلب. ونحثّ أطراف النزاع على احترام اتفاق وقف إطلاق النار. إننا نؤمن بقوّة بأن الحل السياسي هو المفتاح. ونتفق مع التقييم الذي قام به السيد دي ميستورا بأن البديل سيكون هو مكاسب إقليمية وليس السلام المستدام.

كما ندعو الدول الضامنة لعملية أستانا إلى الوفاء بالتزامها بحماية المدنيين على سبيل الأولوية. وبما أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع يمكن أن يحقق السلام المستدام للسوريين، ينبغي لنا أن نهدف إلى التوصل إلى اتفاق سياسي إطاري فيما بين الأطراف السورية. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن وقف الأعمال العدائية قد يعطي محادثات السلام تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف فرصة لاكتساب الزخم، بحيث يمكن أخيراً التوصل إلى حل سياسي.

وأود أيضاً أن أؤكد على وجوب القيام بالوساطة بغية حل السياسي وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). إن للأمم المتحدة، ولا سيما للمبعوث الخاص دي ميستورا، دوراً خاصاً في تلك العملية. ولذلك نعرب عن تأييدنا الكامل لجميع جهود المبعوث الخاص لإنشاء لجنة دستورية في أقرب وقت ممكن.

وفي سياق أعمّ، نرحّب أيضاً بالالتزام الذي ورد في بيان إسطنبول المشترك المؤرّخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر لإطلاق اللجنة

الدستورية بحلول نهاية العام. وينبغي له أن يُنفِّذ الآن، على سبيل الأولوية، وينبغي أن تتبعه خطوات إضافية على وجه السرعة لتمكين عملية انتقال سياسي عن طريق التفاوض. يتطلّب هذا الأمر من جميع أطراف النزاع الانخراط البنّاء والكامل. ويتعين على السلطات السورية الاضطلاع بدور خاص، وهي التي ينبغي أن تشارك في المفاوضات بحسن نية ودون شروط مسبقة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً على أن بولندا لن تكون مستعدة لتقديم المساعدة في إعادة إعمار سورية إلا عندما يصبح الانتقال السياسي الشامل والحقيقي والجامع الذي تتفاوض عليه أطراف النزاع من السوريين في إطار الأمم المتحدة جارياً بخطى ثابتة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أولاً، أود أن أشكر المبعوث الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية. وأعرب عن تقديري للمبعوث الخاص لما يبذله من جهود لا تعرف الكلل لتعزيز التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية. في الآونة الأخيرة، تحقق زخم إيجابي على الساحة السياسية. وعقد قادة روسيا وتركيا وألمانيا وفرنسا اجتماع إسطنبول الرامي إلى تعزيز العملية السياسية، بينما واصل المبعوث الخاص دي ميستورا جهوده الرامية إلى إنشاء اللجنة الدستورية. كما سينعقد الاجتماع الحادي عشر لعملية أستانا قريباً. لقد نُفِّذت المذكرة بشأن تحقيق الاستقرار في مناطق تخفيف التوتر في إدلب بوجه عام، الأمر الذي يفضي إلى تهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى تسوية سياسية. ورغم ذلك، ما زالت التحديات قائمة في سورية.

إن المفاوضات السياسية هي المخرج الوحيد للتوصل إلى حل سياسي ودائم في سورية. ومع الحفاظ على الأمم المتحدة بوصفها القناة الرئيسية للمساعي الحميدة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تشجيع عملية انتقال سياسي بقيادة سورية ويملك زمامها السوريون على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وينبغي أن ينصبّ التركيز الآن على المجالات الثلاثة التالية.

أولاً، يجب مضاعفة الجهود لتشكيل لجنة دستورية تمثيلية تكون مقبولة لدى جميع الأطراف. ومن المطلوب وجود نهج متوازن لاستيعاب الشواغل المشروعة للحكومة السورية، بغية بدء عملية سياسية فعالة ومستدامة. ولا بدّ للأمم المتحدة، اقترانا بالاستفادة من دور عملية أستانا، من أن تواصل زيادة مساعيها الحميدة لمساعدة الأطراف على تعميق مشاوراتهم.

ثانياً، ينبغي مواصلة الجهود لتوجيه سورية نحو تحقيق الاستقرار المستدام والتحسّن في الميدان. ولا بدّ للجهات المعنية التي لها تأثير على الأطراف من أن تكفل عمل المناطق المجردة من السلاح بفعالية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معاً لمكافحة الإرهابيين ومنع الجماعات الإرهابية من تحقيق رجعة لها. ومن الضروري احترام وصون سيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي سورية وتهيئة بيئة مواتية لترسّخ العملية السياسية. وينبغي للمجتمع الدولي دعم عودة اللاجئين السوريين والمساعدة في إعادة إعمار البلد مع رؤية لتهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين.

ثالثاً، يجب على الحكومة والجماعات المعارضة أن تتصرف بناء على مصلحة مستقبل البلد والمصالح الأساسية لشعبها، وأن تحل خلافاتها وأن تتقدّم خعلى نحو تدريجي نحو التوصل إلى تسوية سياسية تجسّد الأحوال في الميدان. ومع مراعاة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف، ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجّع الأطراف على تقديم بوادر توفيقية وتعزيز الثقة المتبادلة. ويجب أن يعزز أعضاء المجلس الوحدة ويتكلموا بصوت واحد.

وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع بقية المجتمع الدولي وستواصل الاضطلاع بدور إيجابي وبنّاء في المساعدة

على تعزيز العملية السياسية، وإعادة إعمار البلد وتحسين الحالة الإنسانية، بحيث يمكن للبلد والمنطقة استعادة السلام والاستقرار.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أشكر الرئاسة ووفد الاتحاد الروسي وبقية الوفود الأخرى ممن استخدموا في بياناتهم الاسم الرسمي لبلادي. قبل حوالي الشهر، طلب رئيس إحدى اللجان الرئيسية للجمعية العامة، وهو رئيس اللجنة الثالثة، طلب من جميع الوفود أن يستخدموا الاسم الرسمي للدول الأعضاء في بياناتهم. حاول البعض أن يشذّ عن القاعدة، لكنّ رئيس اللجنة الثالثة أوقفهم وأجبر الجميع على احترام القانون والأصول والإجراءات وأدبيات الخطاب السياسي. وهكذا نجح رئيس لجنة في الجمعية العامة في أن يفرض احترام أصول التخاطب. وأكاد أشعر بالحياء وأنا أطلب من مجلس الأمن أن يقتدي برئيس اللجنة الثالثة في الجمعية العامة.

لقد عمل الآباء المؤسسون لمنظمتنا بحرص شديد على وضع ديباجة الميثاق، كونها تمثل الركائز الأساسية لصياغة مواده. فابتدؤوا ديباجتهم هذه بالقول، وأقتبس:

> ”نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا... أن نعيش معاً في سلام وحسن جوار، وأن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي“.

للأسف، اصطدمت هذه المبادئ النبيلة، وعلى مدى العقود السبعة الماضية بممارسات بعض الدول التي حاولت الهيمنة على منظمتنا وتحويلها إلى أداة لتحقيق مصالحها السياسية، وذلك من خلال التلاعب بهذه المبادئ لتبرير عدوانها العسكري وسلبها لحقوق الشعوب، على غرار ما حصل في فلسطين والعراق وأفغانستان وليبيا واليمن والعديد من الدول الأخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وللاستثمار في الإرهاب على غرار ما نشهده اليوم في بلادي سورية. فهل تتسق تعهدات آمال الآباء المؤسسين في العيش معاً بسلام مع ما تقوم به دول، بينها دول دائمة العضوية في هذا المجلس، من دعم للمجموعات الإرهابية المسلحة في بلادي سورية؟

وهل تتسق آمال الآباء المؤسسين في العيش في حسن جوار مع ما تقوم به بعض الدول الإقليمية ممن قامت بإصدار الفتاوى التكفيرية للمجموعات الإرهابية، وممن قامت بتمويلهم وتسليحهم وإقامة المعسكرات التدريبية لهم؟

وهل تتسق آمال الآباء المؤسسين في السعي لتوحيد قوانا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، مع شن العدوان تلو العدوان على بلادي سورية من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تحت حجج واهية؟ وهل تتسق هذه الآمال مع إنشاء تحالف أمريكي غير شرعي كوسيلة لارتكاب أبشع الجرائم بحق المدنيين السوريين، والتي كان آخرها قصف بلدتي البوبدران والسوسة بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر الحالي، مما أدى إلى استشهاد ٢٣ مدنيا، معظمهم من النساء والأطفال، وقصف قريتي البقعان والشعفة بريف دير الزور أول أمس، وهو عدوان أدى إلى استشهاد ٤٠ مدنيا؟ يعني خلال أسبوع واحد قتلت قوات التحالف الأمريكي ١٠٠ مدني في قرى وبلدات تقع في ريف دير الزور. إن ممارسات هذه الدول في منطقتنا، وفي باقي دول العالم، تثبت أنها لم تُقم في يوم من الأيام وزنا لما تنادى إليه الآباء المؤسسون، ولا لمبادئ القانون الدولي، وكأن هذه المبادئ بالنسبة إليها هي ضرب من ضروب الشعوذة.

إن بلادي، وكونها أحد الآباء المؤسسين لمنظمة الأمم المتحدة، لا زالت تؤمن بدور هذه المنظمة؛ دور يحترم مبادئ الميثاق وأحكام القانون الدولي، دور يحترم سيادة الدول ويرفض سياسات الابتزاز التي تفرضها بعض الدول النافذة، دور يقوم على الحياد والنزاهة وعدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لأي دولة عضو، دور يتبنى سياسة

بذل المساعي الحميدة لا فرض الإملاءات والشروط والإنذارات النهائية والوصاية.

لقد كان مؤتمر الحوار الوطني السوري – السوري الذي عقد في سوتشي، فرصة للحوار بين السوريين دون تدخل خارجي، حيث عكس المشاركون فيه مختلف شرائح المجتمع السوري؛ ولذلك فإننا ننظر ونتعامل بإيجابية مع مخرجاته، والمتمثلة بإنشاء لجنة لمناقشة الدستور الحالي. ونحن حريصون كل الحرص على أن ترى هذه اللجنة النور في أقرب وقت ممكن، حيث كنا أول من سلم قائمة الأعضاء المدعومين من الدولة السورية، وبالتالي لا يمكن لأحد أن يشكك في دعمنا لهذه العملية، أو في التزامنا بمخرجات مؤتمر سوتشي.

في هذا السياق، فإن بلادي تؤكد على الدور الهام الذي تقوم به روسيا وإيران كضامنين في مسار أستانا، خاصة وأن فكرة تشكيل لجنة لمناقشة الدستور الحالي قد جاءت بناء على اتفاق السوريين في مؤتمر سوتشي، وهو أمر أكده مشكورا نائب المندوب الدائم لروسيا الاتحادية، الصديق فلاديمير، والذي جاء، بدوره، بمبادرة من الدول الضامنة وفي سياق تفاهمات مسار أستانا الذي كنا وما زلنا جزءا أساسيا منه؛ وبالتالي لا يمكن أبدا القفز فوق دورنا، أو تجاهل دورهما.

بالنسبة لدور الأمم المتحدة وولاية المبعوث الخاص إلى سورية، خاصة مسألة وضع القائمة الثالثة، أود أن يكون موقفنا واضحا من ذلك تماما.

نحن نريد النجاح للمبعوث الخاص ونرحب بدوره كميسر لأعمال اللجنة، لكن لا يمكن له أن ينصب نفسه طرفا ثالثا، وذلك انسجاما مع الولاية المنوطة به، ومع ميثاق ومبادئ عمل الأمم المتحدة من حيث الحياد، والنزاهة، وعدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لأي دولة عضو.

لقد انطلق تعاملنا مع موضوع تشكيل لجنة مناقشة الدستور، من عدد من المبادئ العامة الأساسية، والتي نعتقد بأنه لا غنى عنها في إطار العملية الخاصة بتشكيل وعمل لجنة مناقشة الدستور، وهذه المبادئ هي، باختصار:

أولا، الالتزام الفعلي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها أرضا وشعبا، وأنه لا مكان للإرهاب ولا للاستثمار فيه على الأراضي السورية. ويجب على أي عملية تتعلق بالدستور ألا تمس، بأي شكل من الأشكال، بهذا الالتزام المكفول بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بسورية.

ثانيا، إن العملية السياسية هي عملية يملكها ويقودها السوريون، على أساس أن الشعب السوري هو صاحب الحق الحصري في تقرير مستقبل بلاده دون أي تدخل خارجي، وذلك انطلاقا من قاعدة أن الدستور وكل ما يتصل به هو شأن سيادي بحت، يقرره السوريون بأنفسهم، وبالتالي فإنه لا يمكن القبول بأي فكرة تشكل تدخلا في الشؤون الداخلية السورية أو قد تؤدي إلى ذلك.

ثالثا، لا يجوز فرض أي شروط أو استنتاجات مسبقة بشأن عمل اللجنة والتوصيات التي يمكن أن تخرج بها؛ فاللجنة سيدة نفسها، وهي التي تقرر ما سيصدر عنها، وليس أي دولة أو طرف آخر، مثل ما يسمى ”المجموعة المصغرة“ التي حددت بشكل مسبق نتائج عمل اللجنة الدستورية بهدف تخريب أي آفاق للتقدم في العملية السياسية، وبهدف ضبط عقارب هذه العملية بما يتوافق ومصالح دول هذه المجموعة المصغرة.

رابعا، لا يجوز فرض أي مهل أو جداول زمنية مصطنعة فيما يخص اللجنة، لأن ذلك سيكون له نتائج عكسية، بل يجب أن تكون خطواتنا مدروسة وأن تشبع نقاشا، لأن الدستور سيحدد مستقبل سورية لأجيال قادمة. وبالتالي لا يمكن التعامل

مع الأمور المتصلة بالدستور بأي استعجال، مع حرصنا التام على ضرورة تحقيق تقدم، ولكن بناء على أسس سليمة.

ختاما، إن بلادي سورية كانت ولا تزال جادة في العمل لتحقيق الحل السياسي عبر حوار سوري - سوري وبقيادة سورية دون تدخل خارجي، على أن تتصدر مكافحة الإرهاب الأولوية في كافة مراحل وتطورات العملية السياسية، والسعي لعودة اللاجئين والمهجرين السوريين إلى بيوتهم، وإطلاق عملية إعادة الإعمار والتعافي، وتحرير ما تبقى من الأرض السورية من الإرهابيين ومن كل قوة أجنبية محتلة وغير شرعية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.